قراءات حول : التمويل الإسلامي الأسس و المبادئ

الدكتور ميلود زيدالخير

جامعة عمار ثليجي بالأغواط

تمهيد:

لقد أفرزت تداعيات الأزمة المالية التي ضربت في كثير من بلدان العالم سيما الكبرى منه، محدثة هلعا كبيرا و دفعت المفكرين و غيرهم إلى إعادة النظر في الأنظمة السائدة ومراجعة المكنزمات المطبقة لمعرفة الأسباب الحقيقية للخلل الذي طرأ. كما بدأ البحث عن البديل الأكثر نجاعة والأقل خطورة و ضررا.

من هنا التفت الجميع لديهم للتمويل الإسلامي كتجربة رائدة و جديدة يمكن وجود الحل من خلالها. وسال حبر كثير حولها و عقدت ملتقيات كثيرة حولها.

ولهذا، نحاول بهذه الورقة جمع وتقديم بعض ما قرأناه حول الموضوع أو اطلعنا عليه في الشبكة العنكبوتية، و تسليط الضوء على هذا المفهوم، وإعطاء أهم الملامح والمبادئ التي يرتكز عليها. من خلال التعرض إلى النقاط التالية:

- اهتمام الغرب بالتمويل الإسلامي.
- شرح المفهوم و تعريفه و تحديد خصائصه.
- تقديم التجربة المصرفية الإسلامية التي بدأ انتشارها في كثير من البلدان.
- تحديد الضوابط و المبادئ التي تتحكم في هذا النوع من الممارسة.

وقد ركزنا على الصيرفة دون بقية أساليب التمويل، كالبورصة. وذلك لانتشار العمل بها في غالبية التجارب التي اطلعنا عليها.

1- صيحات و اهتمام لدى الغرب بنموذج التمويل الإسلامي[1]:

لقد أظهرت الأزمة أن من أهم أسبابها هو بعض سلوكيات المتعاملين في المجال المالي مثل الطمع والجشع والفزع ، إلى جانب ممارسات غير الأخلاقية استشرت في المؤسسات والأسواق المالية كالفساد والتضليل والكذب والاحتيال، وهذا ما أكد عليه المسئولون والخبراء حيث « أن الطمع والجشع والفساد من أهم أسباب الأزمة».

فظهر غلاف (مجلة تايم الأمريكية – عدد 29 أيلول يحمل العنوان: ثمن الجشع The price of greed!) وجشعهم الشخصي وحرصهم على تلقى المكآفات الخرافية. أي أن السبب الحقيقي أيا كان القائمون به هو سبب أخلاقي.

و ظهر مقال لـ (Roland Laskine) ، رئيس تحرير صحيفة Le Journal des fienance 2008/9/25 تحت عنوان : " هل حان الوقت لاعتماد مبادئ الشريعة الإسلامية في وول ستريت" و يقول فيه:

"إذا كان قادتنا حقًا يسعون إلى الحد من المضاربة المالية التي تسببت في الأزمة فلا شيء أكثر بساطة من تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية".

و مقال افتتاحي **آخر لـ** (Beaufils Vincent) رئيس تحرير مجلة (Challenger) كبرى الصحف الاقتصادية في أوروبا، كتب فيه في أيلول 2008م : "أظ ن أننا بحاجة أكثر في هذه الأزمة إلى قراءة القرآن لفهم ما يحدث بنا وبمصارفنا؛ لأنه لو حاول القائمون على مصارفنا احترام ما ورد في القرآن من أحكام وتعاليم وطبقوها، ما حل بنا ما حل من كوارث وأزمات، وما وصل بنا الحال إلى هذا الوضع المزري؛ " . لأن النقود لا تلدنقودًا

كما يقول وزير الخزانة البريطانية اليستير دارلينغ : *" لا يمكن معالجة عجز الميزانية دون الاستعانة بالصكوك الإسلامية"*

و أصدرت الهيئة الفرنسية العليا للرقابة المالية كـ أعلى هيئة رسمية تعنى بمراقبة نشاطات البنوك، قراراً يسمح للمتعاملين في الأسواق المالية بـ التعامل مع نظام الصكوك الإسلامية في السوق المنظمة الفرنسية.

ومنذ عقدين من الزمن تطرق الاقتصادي الفرنسي الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد "موريس آلي" إلى الأزمة الهيكلية التي يشهدها الاقتصاد العالمي واقترح للخروج من الأزمة وإعادة التوازن شرطين هما تعديل معد ل الفائدة إلى حدود الصفر ومراجعة معدل الضريبة إلى ما يقارب 2%. وهو ما يتطابق تماما مع إلغاء الربا ونسبة الزكاة في النظام الإسلامي.

إنّ هذه الأ زمة منحت الصيرفة الإسلامية فرصة ذهبية لتقدّ م للعالم نموذج أعمالها بديلا عن المصرفية التقليدية وهي مطالبة بتوضيحه بعـ قد المؤتمرات والندوات وورش العمل التي تشرح أسس ومبادئ هذه الصناعة. كما أن الأزمة منحتها فرصة تنشيط أعمالها وتوسيع أسواقها عبر فتح أسواق جديدة لها وتوسيع قاعدة المتعاملين معها. لذا يقول الدكتور احمد محمد علي رئيس البنك الإسلامي للتنمية أن المصرفية الإسلام ية جذبت انتباه العالم، في ظل الأزمة التي طالت وهددت كبريات المؤسسات المالية العالمية، كما حققت خلال العقود الماضية منجزات عديدة، ولا يزال أمامها الكثير لإنجازه في ما يتعلق بالبدائل الشرعية لبعض المنتجات المصرفية.

2- التمويل الإسلامي:

التمويل في الاصطلاح الاقتصادي الحديث أعمّ منه في اللغة، فهو قد يشمل: كلفة الأموال (سعر الفائدة مثلاً)، مصدرها (تعبئة الموارد المالية)، وأخيراً كيفية الاستعمال وطريقة الإنفاق وتسييره ومحاولة ترشيده. لذلك فحيثما نجد كلمة: تمويل نجد عادة ما يفيد عن مصدر الأموال ومجال الإنفاق وكيفيته من حيث الحجم مثلاً أو المدة إلى غير ذلك. وباختصار فإنّ التمويل يعني التغطية المالية لأي مشروع أو عملية اقتصادية[2].

والتمويل الإسلامي هو نوع من التمويل، أو على الأصح أسلوب في التمويل يستند إلى قاعدة فقهية وهي أن الربح يستحق في الشريعة بالملك أو بالعمل وهو ما يعني أن عنصر العمل يمكن أن يدخل النشاط الاقتصادي على أساس الربح، فالتاجر الذي لديه خبرة بالعمل التجاري يمكن أن يدخل السوق بـ دون مال ويعمل بمال غيره عن طريق تقاسم الربح بنسبة يتفقان عليها وبما أن التمويل المصرفي يعتمد على تقديم مال مملوك، فيكون الاسترباح فيه بالملك أو بالعمل، أي أن التمويل الإسلامي هو تمويل يعتمد على الملك أساسا للربح، وهذه القاعدة تقتضي أن من ملك شيئا استحق أية زيادات تحصل في ذلك الشيء ومثل ذلك لو اشترى تاجر سلعة بثمن ثم باعها بثمن أعلى فإن الزيادة التي حصلت في كمية النقود التي لديه هي أيضا ملك له[3].

3- خصائص التمويل الإسلامي:

على أساس نظرة الإسلام إلى المال، وأنه مال الله وأن الإنسان ما هو إلا مستخلف عليه في هذه الأرض ويجب عليه أن يسيره وفقا لأوامر الله ومقاصده.

تتحدد الخصائص المتعلقة بالتمويل الإسلامي كما يلي[4]:

1-استبعاد التعامل بالربا أخذا وعطاء.

2-توجيه المال نحو الاستثمار الحقيقي.

3-توجيه المال نحو الإنفاق المشروع.

4-التركيز على توجيه سلوك الفرد نحو الأخلاق الفاضلة.

5-التركيز على طاقات الفرد ومهاراته وإبداعاته.

و تـ تنوع أساليب التمويل الإسلامية، إذ توجد أساليب للتمويل قائمة على التبر عات والبر والإحسان كالقرض الحسن والصدقات التطوعية والزكاة والوقف، وأساليب للتمويل قائمة على المشاركات كالمشاركة المنتهية بالتمليك والمضاربة والمساقاة والمزارعة والمغارسة، وأساليب تمويل أخرى قائمة على الائتمان التجاري كالبيع الأجل وبيع السلم وبيع الاستصناع والتأجير التشغيلي والتأجير التمويلي[5].

4- تمييز التمويل الإسلامي:

يتركز الفرق بين التمويل الإسلامي وغيره فيما يلي[6] :

أ -ملكية رأس المال: يستمر ملك رأس المال في التمويل الإسلامي للمالك.

ب - الربح والخسارة: يشترك الطرفان في الربح قل أو كثر حسب اتفاقهما في التمويل الإسلامي. والربح في التمويل الإسلامي ربح حقيقي لأنه ناتج عن زيادة في عناصر الإنتاج.

ج - طبيعة نشاط الاستثمار:

ينحصر التمويل الإسلامي بالأعمال الاستثمارية المتوقع ربحها . و يقتصر على الأعمال الموافقة للشرع. ويشترط التركيز على المشاريع التي تمتزج فيها عناصر الإنتاج.

د - طبيعة التمويل: يتم التمويل الإسلامي عن طريق النقود أو عن طريق الأصول الثابتة.

5 - خصائص أساليب المصرفية الإسلامية[7]:

- التعدد : حيث لا يقتصر الأمر على آلية واحدة مثل القائم الآن وهي القروض، ولكنها تتمثل في عدة آليات مما يتيح فرصة أكبر للاستخدام.
- التنوع: بما يناسب الحالات والجهات المختلفة سواء لتمويل المنتجين أو لتمويل طالبي السكن.
- مراعاة التوازن والعدالة في توزيع المنافع والمخاطر بين طرفي التمويل، بخلاف ما عليه أسلوب القرض الذي يحمل المقترض وحده جميع المخاطر ويجعل حصوله على المنافع احتماليا.
- العمل على تقليل درجة المخاطر بإقرار الضمانات المناسبة.
- ابتعادها عن الفوائد الربوية المحرمة شرعا
- ثبت بالواقع والتجربة نجاح هذه الآليات في التمويل العقاري في العصر الحاضر.

6 - الطبيعة المميزة للمصرفية الاسلامية[8]:

- الالتزام بالضوابط الشرعية.
- محل عقود التمويل هي سلع وخدمات.
- المصارف الإسلامية مصارف استثمارية.

7 – ضوابط ومعايير التمويل الإسلامي[9] :

- هناك العديد من الضوابط والمعايير التي يجب مراعاتها في التمويل، وهي كما يلي:

أ -المعايير الشرعية: ويتعلق الأمر بضابطين اثنين هما:

- عدم التعامل بالربا.
- تمويل المشروعات المباحة شرعا، فلا يجوز التمويل لمشاريع محرمة شرعا.

ب - المعايير الفنية:

كمعايير السلامة المالية، والتي تعتمد على قدرة العميل المالية، قوة مركزه المالي، التعرف على حالة السيولة والتدفقات النقدية، ومراجعة الوثائق والمستندات الثبوتية.

ج -المعايير الإدارية:

- معايير متعلقة بشخص طالب التمويل. وتشمل تقييم صاحب المشروع الصغير من حيث الالتزام الديني، الخلق، الأمانة، القوة، الكفاءة والخبرة.
- معيار دراسة جدوى المشروع. وتشمل دراسة جدوى المشروع وعناصر النفقات والإيراد في المشروع والفترة اللازمة لاستعادة المبالغ المستثمرة.
- معايير المتابعة والإشراف. وهو من أهم معايير التمويل الإسلامي إذ أن مانح التمويل لاسيما في التمويل الاستثماري وتمويل الدولة يجب ألا يقتصر دوره في منح التمويل بل يجب عليه متابعة النشاط وتقييمه، وذلك لأن التمويل الإسلامي بطبيعته إنما يكون تمويل لمشاريع تمتزج فيها عناصر الإنتاج ومن ثم لزم المتابعة من أجل ضمان نجاح هذه المشاريع و تحقيق التنمية.
- معايير الضمانات المالية: إن صيغ التمويل الإسلامي لا يتطلب ضمانا على الربح أو الخسارة وإنما يكون الضمان على التعدي والتقصير فيجب التأكد منها.

7 - المبادئ الرئيسية للعقود المالية [10]:

تمتاز عقود المعاملات والمنتجات المالية الإسلامية بأنها مشتقة من الفقه الإسلامي فهي إذن ملزمة بإتباع أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها في المعاملات.

المبادئ العامة فى التعاقد:

وتتضمن : الأهلية القانونية للتعاقد كالعقل والبلوغ والتمييز، التراضي بين الأطراف المتعاقدة ومراعاة القوانين السائدة. والملاحظ هنا أن الشريعة الإسلامية تتفق مع القوانين الوضعية في هذا الإطار بالرغم من وجود بعض الفوارق الطفيفة في هذا الخصوص كاعتماد السن القانونية المؤهلة للتعاقد.

مبادئ الخصوصية فى المعاملا ت المالية الإسلامية وتشمل: الالتزام الأخلاقي والقيمي، الإباحة الشرعية، التوازن والحاجة الحقيقية.

لذلك وحتى يكون المنتج مقبولاً، من وجهة النظر الشرعية، فيتوجب حينها أن يكون **أخلاقياً وموافقاً للقيم الحميدة** ، فكما أن الشريعة شجعت على العمل والتجارة والكسب الحلال فإنها منعت المنتجات والخدمات المحرمة أخلاقيا.

المبدأ الثاني الهام هو **الإباحة الأصلية** للمعاملات، فالشريعة قررت في قواعدها وضوابطها الفقهية القاعدة الشرعية التي نصت على أن " الأصل في البيوع الإباحة" المنبثقة من الأصل العام "الأصل في الأشياء الإباحة" حتى ي ثبت النهي، وهذا في كل شيء. ما لم يتصادم مع دليل شرعي من المصادر الأصلية وكان مما اقتضت ه مصالح الناس العامة ولم يشتمل على مفسدة راجحة.

أما مبدأ **التوازن** فيتطلب وجود العدالة في تحمل كل من طرفي العقد لالتزاماته مقابل الحصول على حقوقه، فلا ينبغي أن يتحمل طرف ا لتزامات الطرف الآخر ولا ينتقص من حقوقه، ويجب كذلك مراعاة الالتزام بالشروط فالمسلمون عند شروطهم، و ذلك للقضاء على النزاع والخصومة.

والمبدأ الأخير **الواقعية** أي أن الحاجة وتلبية الاحتياجات والتعاملات الاقتصادية هي الباعث على التعاقد وليس مجرد العبث.

وكما للشريعة الإسلامية مبادئها فإن لها غايات وأهداف ، و تدور حول الأمور العامة وقصدت إلى حفظها في الناس " تحقيق مصلحة العباد في الدنيا والآخرة لكي يقوم الناس بخلافة الأرض، وذلك بجلب المنافع لهم ودفع المضار عنهم وإخلاء المجتمع من الفاسد".

وتنقسم المقاصد الكلية إلى ثلاث مستويات هي : **الضروريات:** حفظ النفس، حفظ الدين، حفظ العقل، حفظ النسل والعرض، **حفظ المال**. و **الحاجيات : وهي** ما تحتاج إليه الأمة لتحسين أحوالها، و**التحسينيات:** وهو الأخذ بمحاسن العادات والأخلاق.

ولقد عد **حفظ المال** من المقاصد الضرورية وتقوم فلسفته الشرعية على اعتبار أن **المال وسيلة لا غاية**، وسيلة لحياة الإنسان ومعاشه، ومن أجل ذلك نظم الإسلام التشريعات حتى لا يجر الى الطغيان.

أما المقاصد الأخرى في حفظ المال فتتضمن **الوضوح** (التوثيق والإشهاد)، **العدل في الأموال** من حيث المساواة بين الناس، الإنفاق المحمود في النفقة الواجبة، الكف عن الإمساك المذموم و النهي عن الشح والبخل، وأخيراً دفع المظالم : حيث منع التعدي بالنهب والسرقة والسلب والغصب وأكل المال بالباطل.

كما يمكن إيجازها كما يلي[11] :

أولا – الالتزام بالضوابط الشرعية في المعاملات المالية. و تتوزع إلى :

- تحريم الربا .
- تحريم الاكتناز.
- استثمار المال في الطيبات و تجنب الخبائث.
- الالتزام بالأخلاق المالية في المعاملات.

ثانيا – الالتزام بقاعدة الخراج بالضمان و الغرم بالغنم.

ثالثا – مبدأ استمرار الملك لصاحبه.

رابعا – مبدأ ارتباط التمويل بالجانب المادي من الاقتصاد.

8- القواعد الشرعية[12] :

- الاستخلاف .
- لا ضرر ولا ضرار.
- الغنم بالغرم .
- الأمور بمقاصدها.
- العادة محكمة .
- الخراج بالضمان.

9- القواعد المصرفية[13]:

- عدم التعامل بالفائدة .
- الالتزام بقواعد الشريعة الإسلامية.
- الأخذ بمبدأ المشاركة في الربح والخسارة.
- حسن اختيار القائمين على إدارة الأموال.

الخاتمة :

في نهاية هذا العرض يتبين لنا ، مدى الاهتمام والتفكير الذي اعتنى بالموضوع.

فالنموذج يحمل كثير من التميز عن غيره. و يحتاج الى مزيد من البحث لتأصيله. وتبقى الممارسة الميدانية كفيلة بتغذيته وترسيخه كمجال خصب للابتكار والتميز.

المراجع

[1]– فؤاد محمد محيسن. الأزمة المالية العالمية و أثرها على الصناعة المالية الاسلامية.
www.badlah.com/uploads/محيسن 20%فؤاد 20% الدكتور .ppt

[2]– **سليمان ناصر. التمويل قصير الأجل وتطبيقاته في البنوك الإسلامية نموذج الخصم والإعتماد المستندي. الملتقى الوطني حول " المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة: منافسة– مخاطر و تقنيات" كلية علوم التسيير–جامعة جيجل – الجزائر يوما 06–07 جوان 2005.**

[3]– بوفليح نبيل و عبد الله الحرتسي حميد. التمويل الإسلامي كأسلوب لمواجهة تحديات الأزمة المالية العالمية. الملتقى الدولي حول: أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية.كلية الآداب والعلوم الإنسانية. قسم الاقتصاد والإدارة يومي 06 –07 أفريل 2009

[4]– محمد عبدالحميد فرحان. التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة –دراسة لاهم مصادر التمويل.
http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2010/07/ -الصغيرة-رسالة-ماجستير-د.-محمد-عبد-الحميد-فرحان التمويل-الاسلامي-للمشروعات.pdf

[5]– بوفليح نبيل و عبد الله الحرتسي حميد. مرجع سبق ذكره

[6]– محمد عبدالحميد فرحان . مرجع سبق ذكره

[7]– علاء الدين زعتري . أساسيات العمل المصرفي الاسلامي .
www.messbaih.com/download/ppt/ppt008.ppt

[8]– محمد البلتاجي . تقويم و تأهيل الكوادر البشرية في المؤسسات المالية الاسلامية .
httpMLK ://www.iktissad.com/files/events/bfif/1/presentations/bfif-1-session-vii-beltagy.ptt

[9]– محمد عبدالحميد فرحان . مرجع سبق ذكره

[10] – محمد عمر جاسر. نحو منتجات مالية إسلامية مبتكرة ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية المقام تحت عنوان " الواقع ..وتحديات المستقبل"، تنظيم نادي رجال الأعمال اليمنيين في الفترة 20– 21 مارس 2010 صنعاء – الجمهورية العربية اليمنية.

[11] – قدي عبدالمجيد و بوزيد عصام. التمويل في الاقتصاد الاسلامي – المفهوم و المبادئ . الملتقى الدولي الثاني حول الازمة المالية الراهنة و البدائل المالية و المصرفية – النظام المصرفي الاسلامي نموذجا. 5 و 6 ماي 2009 . المركز الجامعي خميس مليانة.

[12]- محمد الامام . اساسيات العمليات المصرفية الاسلامية .
www .ibfsly.com/book/ame/ppt

[13]- المرجع السابق.